

وزير المالية: العلاقات التاريخية بين البحرين والسعودية تستند إلى روابط وثيقة وشراكة استراتيجية متميزة على مختلف الأصعدة



وزراء التنمية بدول التعاون يستعرضون سبل تعزيز مسيرة العمل الاجتماعي الخليجي المشترك

وتعزّيز السياسات والبرامج والخدمات الاجتماعية بما يلبي احتياجات أفراد المجتمع وتطلعاتهم.

ولفت وزير التنمية الاجتماعية إلى أهمية البدء على ما تحقق من منجزات في مسيرة التعاون الخليجي في المجال الاجتماعي، وتعزيز تبادل الخبرات والتجارب الناجحة بين الدول الأعضاء، والاستفادة من التطورات الحديثة والبيانات والمؤشرات في دعم تطوير منظومة العمل الاجتماعي؛ بما يعزّز كفاءتها واستدامتها.

كما أكد العلوي أن المرحلة المقبلة تتطلب مواصلة تطوير المبادرات والبرامج المشتركة، وتعزيز الشراكات وتكامل الجهود بين الجهات المعنية؛ بما يدعم تحقيق الأهداف المشتركة، ويرسخ دور العمل الاجتماعي في تعزيز جودة الحياة والتماسك والاستقرار المجتمعي.

وناقش المجتمعون عددا من الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، واستعرضوا أوجه التعاون والتنسيق في المجالات الاجتماعية، إلى جانب متابعة مستجدات العمل الخليجي المشترك، وبحث سبل تطويره؛ بما يسهم في تحقيق المزيد من التكامل بين دول المجلس وخدمة تطلعات شعوبها.

ترأس أسامة بن صالح العلوي وزير التنمية الاجتماعية الاجتماع الثاني عشر للجنة وزراء الشؤون والتنمية الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي استضافته مملكة البحرين؛ في إطار رئاسة المملكة الدورة السادسة والأربعين لمجلس التعاون، بمشاركة الوزراء، وممثلي الأمانة العامة لمجلس التعاون والمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية لدول الخليج العربية.

وفي مستهل الاجتماع رحب وزير التنمية الاجتماعية بالوزراء والمشاركين، كما نقل إليهم تحيات حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، وتمنياتها لعمل الاجتماع التوفيق والنجاح، ولمسيرة العمل الخليجي المشترك مزيدا من التقدم والازدهار.

وأكد العلوي أهمية مواصلة تعزيز مسيرة العمل الاجتماعي الخليجي المشترك، وتطوير أوجه التنسيق والتكامل بين دول المجلس؛ بما يسهم في دعم استقرار المجتمعات وتماسكها، ومواكبة المتغيرات والتحديات المتسارعة،

فبصل بن فاضل الإبراهيم وزير الاقتصاد والتخطيط بالمملكة العربية السعودية الشقيقة، التي تعد إحدى اللجان الخمس المنبثقة عن مجلس التنسيق السعودي البحريني.

وخلال الاجتماع استعرض الجانبان آخر مستجدات تنفيذ المبادرات والتوصيات المعتمدة ضمن أعمال اللجنة، إلى جانب متابعة نتائج فرق العمل المشتركة في المشاريع والبرامج ذات الأولوية بالمجالات المعنية بها اللجنة.

كما تم خلال الاجتماع بحث سبل تعزيز أوجه التعاون الثنائي وتطوير الشراكات الاستراتيجية في مجالات الاقتصاد والطاقة والتجارة والصناعة، الذي عُقد أمس عبر تقنية الاتصال المرئي، برئاسة مشتركة من الشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة وزير المالية والاقتصاد الوطني، والأستاذ



جاء ذلك خلال اجتماع لجنة التنسيق في مجالات الاقتصاد والطاقة والتجارة والصناعة، الذي عُقد أمس عبر تقنية الاتصال المرئي، برئاسة مشتركة من الشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة وزير المالية والاقتصاد الوطني، والأستاذ

مجلس الوزراء بالمملكة العربية السعودية الشقيقة، لמוاصمة الدفع بالعلاقات الثنائية نحو مزيد من التعاون والتكامل، والأخذ بها نحو فضاءات أكثر تقدماً، بما يعود بالخير والنماء على البلدين والشعبين الشقيقين.

به مجلس التنسيق السعودي البحريني برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، وأخيه صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد رئيس

أكد الشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة وزير المالية والاقتصاد الوطني أن العلاقات الأخوية التاريخية الراسخة التي تجمع مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية الشقيقة تستند إلى روابط وثيقة، وشراكات استراتيجية متميزة في مختلف المجالات، مشيراً إلى ما تشهده العلاقات البحرينية السعودية من تطور وازدهار مستمر على كل المستويات، في ظل ما تحظى به من رعاية واهتمام من حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، وأخيه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية الشقيقة.

وأشار وزير المالية والاقتصاد الوطني إلى أهمية الدور المحوري الذي يضطلع

مدير عام مكافحة الفساد والأمن الاقتصادي والإلكتروني:

حماية البيئة الرقمية جزء أساسي من حماية أمن الدولة واستقرارها الاقتصادي



كاف الإنسانية تكرم بجائزة التميز في مجال رعاية كبار السن

افتتاح الملتقى بمنحها جائزة دولية تقديراً لجهودها المتميزة في مجال رعاية كبار السن، ودورها في مساندة المؤسسات التي تقدم لهم الرعاية والخدمات، بما يسهم في تحسين جودة حياتهم وتعزيز الاهتمام باحتياجاتهم.

وبشكل هذا التكريم حافزاً لكاف الإنسانية لمواصلة تطوير مبادراتها وتعزيز شراكاتها المجتمعية، انطلاقاً من رسالتها في ترسيخ التكافل وتحويل العطاء إلى أثر مستدام في حياة الأفراد والأسر. وتعمل كاف من خلال برامجها المعيشية والصحية والتعليمية والتنموية على الاستجابة لاحتياجات المستفيدين، وتخفيف الأعباء عن الأسر المتعققة، ومساندتها نحو مزيد من الاستقرار. وتولي في هذا الإطار كبار السن عناية خاصة تراعي ظروفهم وتحفظ كرامتهم، إيماناً بأن رعايتهم مسؤولية مجتمعية أصيلة، ووفاءً لما قدّموه من عطاء لأسرهم ومجتمعهم.

كُرِّمت كاف الإنسانية بجمعية الإصلاح بجائزة التميز في مجال رعاية كبار السن، تقديراً لجهودها وإسهاماتها في دعم مؤسسات رعايتهم والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة لهم، وذلك خلال افتتاح «ملتقى وجائزة أفضل الممارسات الثاني عشر في مجال رعاية كبار السن بالدول العربية لعام 2026»، الذي أقيم في مملكة البحرين بحضور أسامة بن صالح العلوي وزير التنمية الاجتماعية.

ونظمت الملتقى جمعية البحرين لرعاية الوالدين، بالتعاون مع نادي إبراهيم خليل كاتو الاجتماعي للوالدين ومركز إجلال لخدمات كبار السن والمتقاعدين التابع للشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية. تزامناً مع الاحتفال باليوم العالمي للمسنين، تحت شعار «نحو شيخوخة منتجة واقتصاد مزدهر».

وجاء تكريم كاف الإنسانية ضمن مراسم

وجرى خلال الجلسة تبادل النقاش والرؤى والأفكار من جانب أعضاء مجلس الشورى، بشأن أبرز التحديات التشريعية المرتبطة بالتطورات التقنية والجرائم الإلكترونية المستحدثة، مؤكداً دعمهم لجهود الجهات المختصة، وأهمية مواصلة تطوير المنظومة التشريعية بما يسهم في حماية الدولة والمجتمع، وتعزيز أمن المعلومات والبيانات، ومواكبة المستجدات التقنية.

وتأتي هذه الجلسة ضمن برامج التعاون المشترك القائم بين الأمانة العامة لمجلس الشورى ومعهد البحرين للتنمية السياسية، بهدف تعزيز المعرفة البرلمانية وتبادل الخبرات والرؤى حول الموضوعات ذات الصلة بالعمل التشريعي، ودعم أعضاء المجلس في أداء مهامهم واختصاصاتهم.



المرجعية العامة لقانون العقوبات البحريني، كما تطرق إلى أهمية التشريع في تعزيز حماية الاقتصاد الرقمي والبنية التحتية الحيوية، وتنظيم الأدلة الإلكترونية، ودعم جهود الجهات المختصة والتعاون الدولي في هذا المجال.

الجرائم الاقتصادية عام 2004، وشعبة مكافحة جرائم الفساد عام 2009، وصولاً إلى إنشاء الإدارة العامة لمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي والإلكتروني عام 2011، وإصدار القانون رقم (60) لسنة 2014 بشأن جرائم تقنية المعلومات، إلى جانب

للدولة.

واستعرض خلال الجلسة أبرز مراحل تطور المنظومة المؤسسية والتشريعية لمواجهة الجرائم الإلكترونية في مملكة البحرين، بدءاً من إنشاء وحدة مختصة بمكافحة غسل الأموال عام 2001، وإنشاء إدارة مكافحة

نظمت الأمانة العامة لمجلس الشورى، بالتعاون مع معهد البحرين للتنمية السياسية، جلسة نقاشية بعنوان «دور التشريع في حماية الدولة والمجتمع في البيئة الرقمية»، قدمها العميد الركن أحمد سعد الرميحي، مدير عام الإدارة العامة لمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي والإلكتروني بوزارة الداخلية، بحضور عدد من أعضاء مجلس الشورى ومنتسبي الأمانة العامة.

وأكد العميد الركن أحمد سعد الرميحي أن حماية البيئة الرقمية أصبحت جزءاً أساسياً من حماية أمن الدولة واستقرارها الاقتصادي، مشيراً إلى أهمية مواكبة التشريعات للتطور المتسارع في التقنيات الحديثة، بما يعزز القدرة على مواجهة الجرائم الإلكترونية المستحدثة، ويحمي الأنظمة والبيانات والمصالح الحيوية

خلال كلمته أمام الاتحاد البرلماني الدولي بـ«تنزانيا» النائب أحمد السلوم:

التحديات التي تواجه المنطقة عابرة للحدود الوطنية وتداعياتها على الجميع



أوسع: و«الثقة» تمنحها المصادقية، و«الفرص» تمنح الناس مصلحة حقيقية في المستقبل المجتمعاتهم. ولذلك، تولى الجمعية البرلمانية الآسيوية أهمية خاصة للدبلوماسية البرلمانية كوسيلة لبناء الجسور بين المؤسسات والمجتمعات، وبين التنوع والهدف المشترك، وبين تحديات اليوم ومستقبل أكثر سلاماً وشمولاً واستدامة.

معاً. بل يمكن لتعاوننا نفسه أن يصبح أداة للتعاون، عندما يحل الحوار محل المسافة، والاحترام المتبادل محل عدم الثقة.

وأوضح السلوم أن الجمعية البرلمانية الآسيوية، تعتبر موضوع «الحوكمة الرشيدة»، من أولويات العمل البرلماني لديها، فـ«الحوكمة الرشيدة» تبدأ بالاستماع، و«الشمولية» تمنح هذا الاستماع مدى

الاتحاد البرلماني الدولي، لصنع القوانين فحسب؛ بل هي أيضاً قنوات تدخل من خلالها اهتمامات الشعوب وتطلعاتها وتوقعاتها.

جاء ذلك ضمن كلمته التي ألقاها في أعمال الجمعية العامة 153 للاتحاد البرلماني الدولي المنعقد في جمهورية تنزانيا المتحدة، أمس الخميس، خلال المناقشة العامة بعنوان: «تعزيز الحوكمة الرشيدة، وتمكين المجتمعات المحلية من خلال الشمولية والثقة وإتاحة الفرص للجميع».

وخلال كلمته، نقل السلوم تحيات أحمد بن سلمان المسلم، رئيس مجلس النواب بمملكة البحرين، رئيس الجمعية البرلمانية الآسيوية، إلى

أحد النائب أحمد صباح السلوم، ممثل دولة الرئاسة للجمعية البرلمانية الآسيوية، أن التحديات التي تواجه المنطقة اليوم لا تتوقف عند الحدود الوطنية، بل أصبحت عابرة للحدود، وتلقي بتأثيراتها وتداعياتها على الجميع في المجالات والمسارات كافة. كما أن تعزيز الحوكمة الرشيدة لا يمكن فصله عن تعزيز التعاون متعدد الأطراف.

وأضاف السلوم أن البرلمانات تقع على عاتقها مسؤولية حيوية في تعزيز التعايش السلمي والتسامح، ومكافحة التعصب، ويمكن للبرلمانات أن تساعد في تحويل الخلافات إلى فرص للتقارب وإلى تعزيز احترام القانون الدولي، لأن

الانتهاء من أعمال الصيانة الشاملة لمسجد الجسرة ضمن مشروع «مفحص قطاة»



○ أحمد خيري.

وأكد أن مشروع «مفحص قطاة» يتيح لأهل الخير فرصة المساهمة المباشرة في صيانة المساجد التي لا تملك أوقافاً، بما يضمن استمرار العناية بها وتأهيلها والمحافظة على جاهزيتها لخدمة المصلين لتأدية الفروض بكل سهولة ويسر.

وأعرب خيري عن تقديره لجميع المساهمين والمتبرعين الذين أسهموا في إنجاز أعمال الصيانة الشاملة لمسجد الجسرة، مؤكداً أن هذه المساهمات تمثل صورة مشرفة من صور التكامل المجتمعي، وتنعكس حرص المجتمع البحريني على عماره المساجد وخدمة بيوت الله.

وأشار إلى أن الإدارة العامة تواصل جهودها في تنفيذ المشاريع والمبادرات الوقفية

أعلن أحمد خليل خيري المدير العام بإدارة العامة بمجلس شؤون الأوقاف الإسلامية، الانتهاء من أعمال الصيانة الشاملة لمسجد الجسرة، وذلك ضمن مشروع «مفحص قطاة»، الذي يهدف إلى صيانة وتأهيل المساجد التي لا وقف لها، من خلال المساهمة عبر أجهزة الدفع الإلكترونية في مختلف محافظات مملكة البحرين.

وأوضح السيد أحمد خليل خيري أن أعمال الصيانة الشاملة للمسجد تأتي في إطار حرص الإدارة العامة على المحافظة على المساجد وتطوير مرافقها ونهيتها بما يوفر بيئة مناسبة للمصلين، مشيراً إلى أن المشروع يجسد أهمية الشراكة المجتمعية في دعم بيوت الله والعناية بها.

التي تسهم في دعم المساجد ومرافقها ونهيتها للمصلين، داعياً أهل الخير والمحسنين إلى مواصلة دعم مشاريع «مفحص قطاة» والمساهمة في صيانة المساجد التي لا وقف لها، لما لذلك من أثر مستدام في خدمة المصلين والمحافظة على بيوت الله.